التقعيد التفسيري المعاصر
"تكرار السابقين وغياب الحاضر"

الأستاذ عبد الحميد بوكعباش
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية
باتنة

إن المواكبة تعني" **المسايرة** " أو السير في الموكب نفسه، موكب العصر الراهن وعدم التخلف عنه، ونتساءل: هل التفسير الإسلامي تنظيرا وممارسة، يواكب اليوم العصر الذي نحن فيه؟. هل نحن جميعا راضون فعلا عن " عصرنة" التعامل مع النص القرآني؟ إن استمرار التعامل التقليدي مع النص يخدم مصلحة فئات واسعة، في المجتمع والمؤسسات، لذا فهي لا تنظر بعين الرضا، إلى تجديد في المفاهيم والفرضيات حول النص وأدوات فهمه وتفسيره فالمواكبة والمعاصرة، مجرد شعار مرفوع، عند هؤلاء وليست رغبة حقيقية في التجديد، الحق أن ملامح المعاصرة، في الميادين الفكرية والعلمية والفنية، لا تظهر فجأة، متجلية، في منشورات وأعمال ومؤلفات، قبل أن تعمَّ المجتمع ومؤسساته في شكل: رغبة ملحّة عامة، في تجاوز الموروث القائم، والشعور العام بعدم قدرة الموروث تقديم إجابات شافية لأسئلتنا واستفهاماتنا الثقافية والعلمية الراهنة.

إن مؤلفات الأقدمين، في التفسير، وأدوات الفهم الصحيح للنص:(علوم القرآن)، وشروط المفسر الناجح، ما تزال إلى اليوم هي المرجع المعتمد للمعنى والدلالة لألفاظ القران، وطالما أننا لم نشعر بنقص الموروث، فإن محاولة تقديم البديل تُعد عبثا لا جدوى منه، وكذلك الحال عندنا.

هل يشعر الملتقون، اليوم، في هذه المناسبة أن التفسيرات المنقولة على صفحات كتاب الطبري وابن كثير تعبر بحق عن الأبعاد الإجتماعية والكونية لألفاظ الوحي الإلهي؟ وأنها تقنع تساؤلات عقل الجيل الراهن، في بحثه الدائم عن المعنى والمفهوم للوقائع والأشياء من

حوله ؟، هل الشروط والقواعد والأدوات المسطرة في كتابي الزركشي والسيوطي، تكفي لإنتاج المعنى الجديد المطلوب في عالم اليوم؟ لماذا يعاد تكرار هذه الشروط والأدوات في المؤلفات المعاصرة: (**صبحي الصالح: مباحث في علوم القرآن بيروت 1981)، و الذهبي(التفسير والمفسرون، القاهرة 1976) وخالد عبدالرحمن العك: (أصول التفسير وقواعده، بيروت 1986) ومناع القطان: (مباحث في علوم القرآن، القاهرة 1988)** ويُلزم طلبة التفسير باعتمادها و الإطلاع عليها بالرغم من أنها لا تسعفهم في شيئ، أثناء محاولاتهم تأويل الكتاب، وتفهم نصوصه؟.

نستطيع اليوم القيام بشروح معمّقة، وتحيينات، ومطابقات بين الوحي والواقع المعاصر، دون الحاجة إلى الأدوات التقليدية للشرح والتأويل: (قصص أسباب النزول المكي والمدني، وخلافيات الناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه والظاهر والمؤول، وكل "الأنواع" التي بلغ بها السيوطي العدد ثمانين.

لقد كان القدامى يتعاملون مع " تنزلات " الوحي و" قصص " الآيات، بحثا عن "المأمور" به و "المنهى" عنه فقط، كان غرضهم هو التنقيب عن التعاليم الإنشائية للوحي: (إفعل، لا تفعل) أي عن التشريعات و الأحكام، والأدوات المساعدة من: "علوم القرآن" الموروثة وضعت لخدمة هذا الغرض بالذات دون غيره، أي استخلاص الحكم الشرعي من النصوص، لذا نجدهم مهتمين بـ: "قصص" الآيات التشريعية، وبالظروف والملابسات الإجتماعية للنزول والتعاقب التاريخي لهذه التنزلات، حتى يعرفو المتقدم من المتأخر من النصوص، لتحديد المنسوخ من الناسخ، الملغى من المحكم، من الأحكام، كانت نظرة القدامى إلى الوحي أنه نصوص منجّمة على الوقائع والأحداث، يتضمن بعضها تدرجا في فرض الأحكام وبعضها نسخا للبعض الآخر، ومن هنا كان تاريخ النزول من أهم الأدوات عندهم لتحديد التشريعات المتدرجة والمحكمة والمنسوخة، فالمضمون التشريعي العام للوحي يخضع، في نظرهم، للتعاقب التاريخي للنزول، أيْ أن مجموع المرويات التاريخية: (أسباب النزول، المكي والمدني، الناسخ والمنسوخ....الخ) على ما فيها من ضعف ووضع واختلاف، هي التي

تحدّد معاني آيات الوحي وأحكامه، وبهذا أخضعوا الوحي وأحكامه لتاريخ نزوله، فتسطحت المعاني والأحكام، وتشتتتْ بين المرويات المختلفة، لم ينتبه القدامى ومن سايرهم من المعاصرين إلى أن الوحي يقدم نفسه كتابا مكتملا منسجما مع ذاته، لا مع تاريخ نزوله، سواء كان مشرعا أو مقررا، أي في إنشاءاته وفي أخباره، يقدم نفسه كتابا مكتملا قبل أن يكتمل تاريخيا، أي وهو مايزال في العهد المكي المبكر، قال تعالى: (**كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبّروا آياته**) ص/29، وسورة ص من أوائل السور، وقال في موضع اخر: (**كتاب أنزلناه إليك فلا يكن في صدرك حرج منه**) الأعراف/2، ومثل ذلك يقال عن سورة الأعراف، وقال كذلك: (**وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب لتُفسدن في الأرض مرتين ولتعُلُنّ علوا كبيرا**) الإسراء/4، والإسراء مكية مبكرة، والكتاب الذي قرر الله فيه مسبقا وقائع التاريخ، هو القرآن، لا التوراة ولا كتاب القدر، كما يشاع، فأحكام الوحي وتشريعاته، وكذلك معانيه الكونية العامة، تتحدد بناء على مجمل وضعها واتساقها فيما بينها داخل " الكتاب " وليس بناء على انسجامها مع مرويات تاريخية، تصح أو لا تصح.

إنشاءات الكتاب وأخباره

إنشاءات الكتاب هي أحكامه وتشريعاته: (افعلْ، لا تفعلْ) تستنبط كلها من المجموع المتناغم لدلالات ألفاظ الوحي على هذه الأحكام داخل الكتاب، وفق قوانين الدلالة، في اللغة العربية، وقد كان لعلماء الأصول جهد هائل في حصر وتحديد كيفيات دلالات الألفاظ على الأحكام الشرعية، حسب الإستعمال العربي السائد آنذاك، والذي نزل القرآن مراعيا له بدقة، ومن هنا بالضبط كانت أداة اللغة، وأساليب الاستعمال، للألفاظ والتراكيب: (البيان العربي) مهمة جدا، في إدراك المضمون التشريعي لايات الوحي، وهذا ما جعل الفقيه، في الثقافة العربية، يحقّق سبقا واضحا على النقاد واللغويين والمؤرخين، في ميدان تحليل النص وشرح مغزاه الإنشائي: (مراتب الأحكام، واجب، مندوب، مكروه، مباح، حرام) غير أن تحليل النص الإنشائي، بحثا عن التشريع، هو

منهج مخالف تماما لمنهج تحليل النص بحثا عن: المعنى والمفهوم، منهج التحليل الفقهي للنص داخلي استنباطي، همّه هو تحديد كيف تتقرر الأحكام: (الأوامر والنواهي) داخل جزئيات الخطاب الشرعي (القرآن والسنة) دون إلتفات إلى ما هوخارج الخطاب من قوانين وسنن العالم المحيط. ان منهج تحليل النص بحثا عن **المعنى والمفهوم** خارجي إستقرائي يقوم الشارح المفسر فيه، بتحديد معاني ألفاظ الوحي، وتأويل الآيات بناء على عرضها على سنن العالم الخارجي، سوف نفشل، مثلا، إذا أردنا صياغة مفاهيم صحيحة عن ظاهرة " الإستبداد " من داخل النصوص فقط دون الإستعانة بتجليات الظاهرة على مسرح السياسة في التاريخ، وكذلك مفهوم "التبعية والتقليد" وآثارهما في المجتمع والحضارة، يصاغ بالجمع بين دلالات النص على الظاهرة، وتجلياتها في الواقع الإجتماعي، ومثل ذلك يقال عن: نشأة العالم وزواله، مثلا، لا يمكن أبدا الإستغناء بتقريرات النصوص عن الموضوع، من غير إستشارة الفيزياء، ولا نبعد عن الصواب إذا قلنا بأن الشرح والتفسير وتوضيح الأبعاد المختلفة للخطاب الإلهي إنما تقوم به السنن الكونية نفسها، ولا فضل للشارح المفسر، في العملية التأويلية إلا حسن إختيار السنن والقوانين المعبِّرة فعلاً عن مضمون الخطاب، والملاقاة بينها وبينه، إذن شارح مضمون النص الإنشائي داخلي، وهو اتساق منطق النص مع ذاته، أما شارح مضمون النص الخبري فهو خارجي: إتساق مضمونه مع سنن الواقع الخارجي، لهذا فعدّة المفسر الحقيقية وأداته اليوم في شرح النص هي الإحاطة بسنن المجتمع والتاريخ والكون، لا شيئ وراءها، أما علوم القرآن المسطَّرة قديما والمكررة حديثا فإنما هي أدوات للشارح الفقيه، إذ لا يحتاج إطلاقا إليها، عند شرح وتأويل النص الخبري المشكّل لأكثر من 90% من حجم الخطاب الإلهي.

إن النص الخبري، في القرآن هو في حقيقة أمره تقرير عن العالم الخارجي، يستمر هذا التقرير تعبيرا مبهما مالم يتوصل إلى فهمه بوسيلة المعرفة العلمية، فالإدراك العلمي لمجالات العالم الفزيائي، ولمنطق التاريخ وقوانين المجتمع هو التفسير الصحيح لأجزاء الخطاب الإلهي التي تتحدث عن هذه الموضوعات.

وهكذا ففي الوقت الذي ينقب المفسر الفقيه عن حكم النص، داخل النص، بواسطة قوانين الدلالة في العربية، فإن المفسر العالم ينقب عن

المعنى والمفهوم خارج النص، أي في العالم والمجتمع والتاريخ إلا أنه يبقى مشدودا إلى ظاهر لغة النص، لم تعد مهمة الشارح العالم كما كانت في السابق تحليلا لغويا صرفا ولكن جمع وملاقاة ومقابلة بين ظاهر النص وبين قوانين العالم المحيط، أي بين الخطاب والمعرفة، وهنا يمكن أن ندعي، مدعومين بالتاريخ أن 90% من حجم الخطاب القرآني، أي النص الخبري كله بقي خارج الإهتمام التفسيري للمسلمين، ممارسة وتنظيرا، لأنه في نظرهم " قصص وأمثال، يكتفى بالإسرائيليات أداة لشرحه، واستنباط الحكمة من تفاصيله.

لم يفسر لنا القدامى نسبة إنشاءات الكتاب إلى أخباره، لأنهم كانوا يفتقدون إلى وسائل شرحه وتأويله: **المعرفة الموضوعية**، هذا أولا وثانيا أن نظرتهم إلى النص الإلهي هو أنه ذو مضمون تشريعي بالدرجة الأولى. ينبغي أن نعلم أن هداية الكتاب، ليست فقط إلى الإعتقاد الصحيح بقضايا الغيب والآخرة كما يشيع في أدبيات الفقهاء والعقيدة، ولكن الكتاب يهدي، بشكل أساسي، إلى الإدراك الصحيح للعالم الموضوعي المحيط بنا، لذا جاء حجم النص الخبري متجاوزا بقوة حجم النص الإنشائي فيه، وبالرغم من أننا نستخدم أداة: المعرفة الموضوعية (لا الفلسفية ولا المنطقية) في تفسير النص الخبري من القرآن، غير أن مؤلفات التفسير وعلومه، لا تعد المعرفة العلمية واحدة من علوم القرآن ولا من أدوات الشرح والتأويل، لان الغرض عندهم هو دائما: مجاراة الأقدمين وتقليدهم.

إننا نتمنى أن نستمد تسميات الأشياء والعمليات، من واقع ممارساتنا الراهنة لا من عالم الأقدمين وممارساتهم وفرضياتهم وتصوراتهم الخاصة بهم، فالمكي والمدني وأسباب النزول هي موضوعات تتحدث عن تاريخ النزول، زمانا ومكانا، وهي من الناحية الواقعية ليست من علوم القرآن لأنها لا تشكل جزءا من مضمونه ولا من شكله، كالمحكم والمتشابه والقراءات مثلا، ومثل ذلك يقال عن الناسخ والمنسوخ، إنها أدوات تقليدية للتفسير، كانت لكنها لم تعد كذلك الآن، إذ بإمكان المعاصرين إجراء أعقد التفسيرات لنصوص إنشائية وخبرية دون التوسل بها، لقد أمرنا الله أن نفقه وحيه الذي أنزله إلينا،

أحكاما وسننا بالتأمل فيه ككتاب مكتمل مابين الدفتين، لا كنصوص مقطعة موزعة على فترات وأماكن مختلفة، ولهذا يصف سبحانه القران في عديد المرات بـ: (الكتاب المبين) أي مبين عن كل أحكامه وسننه من بنية تركيبه وتأليفه ككتاب، دون الحاجة إلى إعادة توزيع أجزائه على فترات التعاقب التاريخي للنزول.

كذلك الثنائية الأبدية التي أوقع التفسير الإسلامي نفسه فيها والمعروفة بـ: التفسير بالمأثور / والتفسير بالمعقول. لقد تحولت مع مرور الزمن إلى تسمية ذهنية مجردة لا تعكس واقع التفسير الراهن، و لا حتى واقع تاريخه في الماضي فالمأثور إذا لم يكن حديثا تفسيريا صحيحا، فهو معقول الصحابة و التابعين، و اجتهاداتهم التفسيرية، هي محاولة بشرية لا يجعل منها مجرد قدمها: مأثورا، مقابلا لـ: معقول المتأخرين، إذ كلّ معقول.

إن التفسير في ممارساته المعاصرة، لا يمكن عدّه تفسيرا بالمعقول مقابلا للمأثور، داخل الثنائية التقليدية، انه تفسير موضوعي وكفى، لا مأثور ولا معقول، بالمعنى الفلسفي، يعتمد على المعرفة العلمية، في استخراج المعنى والمفهوم من النصوص القرنية، و يتسمّى بالموضوعي أو العلمي.